



222 72 830 - 222 72 857  
maglesalomma@alanba.com.kw

فاكس  
• للتواصل: إيميل

أمة  
2013

أكد مرشح الدائرة الأولى صالح عاشور أن المرحلة المقبلة تتطلب تحقيق الاستقرار السياسي مشيراً إلى أنه من دون هذا الاستقرار لن تتحقق التنمية ولن يتحقق الإنجاز الذي يطمح إليه المواطن. كما أكد عاشور في لقاء خاص لـ «الأنباء» أن الحكومة المقبلة مطالبة بوضع خطة خمسية قابلة للتحقيق تشتمل على أفكار واضحة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وارتفاع في مستوى أداء الحكومة فيما يتعلق بجوانب الخدمات التعليمية والصحية والإسكانية والتوظيف وغيرها من القضايا الأخرى. كما أكد أن تحقيق الأمن الخارجي لدولة الكويت يتطلب تعزيز العلاقات السياسية مع بعض دول الجوار الكبرى مشيراً إلى أن التخوف من الخطر الإيراني على الكويت أمر وارد ويحتاج تطمينات إيرانية للكويت خصوصاً من تداعيات المفاعل النووي الإيراني وغيرها من القضايا الأخرى لافتاً إلى أن الدول الصغيرة على مستوى العالم نجحت في أن تأمين خطر الدول الكبرى المحيطة بها من خلال تعزيز العلاقات السياسية والوقوف على مسافة واحدة من كل الدول المحيطة. وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

حاوره: محمود الموسوي

النائب السابق مرشح «الأولى» أكد أنه أول من قدم قانوناً لحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة

# صالح عاشور لـ «الأنباء»: حملنا لواء مساندة المرأة منذ مجلس 2003 ودعمنا حصولها على حقوقها السياسية ترشيحاً وانتخاباً

مصالحتها في منطقتنا العربية والإسلامية وكذلك تركيا دولة كبيرة ولها مصالح ونرى ان لها رد فعل قويا على ما يحدث الآن في مصر ضد تغيير حكم الإخوان وذلك لأن لها مصالح مع الإخوان المسلمين وبالتالي نقول ان علينا ان نجتمعنا مجالس او منظمات مشتركة مع الدول المحيطة وخاصة الكبيرة منها حتى نحافظ على مصالحنا ونحمي استراتيجيتنا.

وإذا تحدثنا عن الأمن الداخلي للكويت هل أنت مطمئن؟  
● بالنسبة للأمن الداخلي اعتقد انه مازال المواطن قلقاً ومازال يشعر بان القدرات الأمنية لوزارة الداخلية لم تصل الى ما يطمح اليه حيث انه في بعض المرات تحدثت بعض الحالات التي لا يتم حلها بالطريقة القوية ومنها على سبيل المثال جمع التبرعات غير المرخصة الدعوة الى جمع السلاح وإرسال السلاح وعدم احترام الرأي والرأي الآخر والمظاهرات من دون ترخيص أمام سفارات بعض الدول ومنها الصين وبعض الدول الأخرى على قضايا ليس لها رابط بالشان الداخلي وكل هذه القضايا مؤشرات ان الداخلية لا بد أن تتفاعل أكثر حتى تفرض هيمنتها الأمنية بصورة أكبر على الساحة لأن المواطن بدأ يشعر بنوع من الخوف والقلق من حدوث انفلات امني وإذا حصل ذلك يصعب التحكم في اعادة الثقة فيها.

أبدت تحفظاتك على الاتفاقية الأمنية الخليجية فما رؤيتك حول هذا الموضوع؟

● في الوقت الذي تتحول فيه الدول العربية الى دول ديمقراطية وفي الوقت الذي تغير فيه الشعوب العربية الانظمة الوراثية والعسكرية

وفي الوقت الذي يزيد فيه معيار حقوق الإنسان في العالم ، نأتي نحن لتوقيع اتفاقية أمنية خليجية اعتقد انه تصرف ليس في وقته لأنه مهما حاولنا ان نسوقها فإن لها جوانب لوضع قيود على الفكر وعلى الأشخاص الخليجين وهذا لا يجوز وتوقيته غير ملائم ويفترض يتم طرحها في وقت لاحق بعد ان يتحقق الاستقرار المأمول ايضا تحفظي على الاتفاقية بسبب اختلاف الأنظمة التشريعية في دول الخليج فتوجد دول ديمقراطية ولديها برلمان ودول بها مجالس شورى معينة ودول ليس لديها هذا ولا ذاك فضلا عن ان هذه الاتفاقية مخالفة لبعض مواد الدستور باستثناء المادة الأولى منها والتي تنص على عدم إلزام اي دولة بتطبيق ما يخالف التزاماتها الدولية أو التشريعات المحلية ولو ان هذا يجد ذاته غير كاف لأن الاتفاقية عندما توقع فإنها اقوى من القانون والخروج منها صعب ويحتاج الى مخاطبة مجلس التعاون وتحتاج لفترة ستة على الأقل لحين الخروج من الاتفاقية فضلا عن ان الاتفاقية الأمنية الخليجية لا يمكن التحفظ على اي بند فيها في حال ان اقرارها رغم اننا نحفظنا من قبل على كثير من الاتفاقيات الدولية التي أبرمناها وخلصنا القول فإنني أرى انه يجب اعادة النظر في هذه الاتفاقية.

هناك تمييز في حق المرأة وعدم مساواتها بالرجل في المناصب القيادية والسكن

أطالب الحكومة بالاهتمام بالكويتيين الأوائل واضعي اللبنات الأولى والأساس المتين في بناء وتأسيس القوات المسلحة والشرطة

المرشحة المرأة أمام اختبار حقيقي حول مدى إقناع الناخبين بأدائها السياسي

أن الأوان لمنج الجنسية الكويتية لمن يستحق قبل أن تفرض علينا من الخارج

المعارضة المقاطعة فقدت الغطاء الشعبي والميداني وأصبح أعضاؤها رموزاً سياسية فقط

أن أكثر دائرتين ينتشر فيهما المال السياسي هما الثانية والثالثة، وأصبحت اللعبة واضحة ومكشوفة من خلال استحداث بدعة جديدة تتمثل في عمل عقود عمل ودفع رواتب على أساس عقود عمل مؤقتة لفترة الانتخابات على شركات تابعة لهم وبعض الشركات أنشئت خصيصاً لهذا الغرض، وأن الأوان أن تحارب الداخلية هذه الظواهر وترصد كل التحركات ويجب أن تكون هناك حملات إعلامية لكشف هؤلاء وأيضاً ظهر على شكل خفيف المال السياسي في الدائرة الأولى، لكنها لم تصل الى حد الظاهرة مثلما هو حاصل في الدائرتين الثانية والثالثة، وأنا على يقين بأن وعي الناخبين في الدائرة الأولى أكبر من أن يتم إغراؤهم في بعض الاموال.

حدثنا عن رؤيتك لقضية الأمن الخارجي بالنسبة للكويت؟  
● الكويت تقع في موقع جغرافي خطير جداً، ودول الجوار كلها كبيرة في المساحة والسكان والقوة، ولذلك يفترض أن تكون لنا سياسة متوازنة مع كل دول الجوار ولا تكون مواقفنا وعلاقاتنا مع دولة على حساب دولة أخرى، وهناك الكثير من الدول الصغيرة في أوروبا منها لوكسمبورغ وسويسرا والبرتغال وبعض الدول الجديدة التي استطاعت أن تحافظ على نفسها رغم انها محاطة بدول كبيرة مثل روسيا وألمانيا وفرنسا وذلك من خلال سياسات متوازنة وبيجاد إيجابي وعلاقات متينة مع الجميع مع عدم الدخول في الخلافات السياسية بين دول الجوار بل بالعكس نحن في الكويت علينا ان ندفع الى ضم تحالفات سياسية جديدة وتشكيل مجالس تضم كل الدول في المنطقة بما فيها العراق وايران في المنظومة السياسية الجديدة بحيث ان نتفاهم مع كافة الدول الكبرى المحيطة بنا على امن واستقرار المنطقة لأنها منطقة حيوية واستراتيجية لكل دول العالم وشاهدنا مؤخرًا التغييرات التي حصلت في ايران والعراق وفي اليمن وغيرها من الدول وكل هذه التغييرات تؤثر على الاستقرار السياسي ولا بد ان تكون هناك منظمة محلية ودولية تشارك فيها كل دول المنطقة وتحافظ من خلالها على البعد الاستراتيجي والسياسي وتجنب اي مخاطر من مواجهات سياسية او عسكرية.

رغم وجود علاقات معتدلة بين الكويت وايران إلا ان البعض يبدي تخوفه من الخطر الإيراني على الكويت فما رأيك في هذا التخوف؟  
● المعروف سياسيا انه لا بد من التمييز بين الدولة الصغيرة والدولة الكبيرة فإذا نظرنا لدولة مثل الولايات المتحدة فهي دولة كبيرة وسياساتها تشمل العالم كله خصوصاً الاماكن التي لها مصالح فيها مثل الكويت وقيتنام والشرق الأوسط وأفريقيا وهناك دول صغيرة نوعاً لها مصالح في محيطها مثل ايران التي تعتبر

هل معنى ذلك أن المجلس المقبل سيختلف عن المجلس الماضي من حيث التشكيل والفاعلية، وهل سيساهم في نسيان المعارضة الحالية؟  
● بالطبع، حيث ان المرشحين الحاليين فيهم أسماء لامعة وأسماء لها تاريخ سياسي وخبرة سياسية، وإذا نجح الشعب الكويتي في إيصال الكفاءات المختبرة وتوصيل اصحاب الخبرات فإن أداء المجلس المقبل سيغطي على أي أصوات خارج العمل السياسي من المعارضة السياسية غير الشعبية التي لم تشارك في الانتخابات الحالية.

كيف ترى تعيينات مجلس الوزراء في غياب مجلس الأمة؟  
● دائماً نقول إن الحكومة يجب أن تكون لديها رؤية واضحة وأن تحترم القرارات خاصة قرار مجلس الخدمة المدنية الذي أصدر تعميماً لجميع الوزارات بوقف النقل والندب والتعيين لحين تشكيل الحكومة المقبلة، وهذه فترة انتقالية وفترة تصريف العاجل من الأمور بينما الحاصل الآن أن الوزراء يتسامحون فيما بينهم في التعيينات سواء في المناصب القيادية أو حتى في المناصب الاشرافية، والسؤال هل هي ترضية أم أنهم يشعرون بأنهم لن يجدد لهم كوزراء في الحكومة المقبلة، وهل هي إساءة لمصالح معينة، واعتقد في النهاية من سيدفع الضريبة هو رئيس الحكومة لأنه سيسأل أمام المجلس المقبل ويجب الالتزام بالقرارات.

كثير الحديث أخيراً حول انتشار المال السياسي وظاهرة شراء الصوت.. ماذا عن الدائرة الأولى إزاء تلك الظواهر؟  
● المشكلة ان بعض المرشحين الذين ينادون بالمحافظة على المال العام ومحاربة الفساد تشير أصابع الاتهام لهم في استخدام المال السياسي، علماً

ناس نستطيع حلها وإعطاء كل ذي حق حقه.

ما تصورك للمجلس المقبل في ظل انخفاض نسبة المقاطعة ودخول نواب سابقين معترك العملية الانتخابية؟  
● أوضح أن المعارضة التي لم تشارك في الانتخابات أصبحت معارضة سياسية وليست شعبية لأنها فقدت الغطاء الشعبي والميداني فأصبحوا رموزاً سياسية كأي مرشحين دخلوا الانتخابات ولم يحالفهم الحظ والمعارضة الآن بما أنهم لم يحترموا القضاء ولم يحترموا حكم المحكمة الدستورية ولم يدخلوا العملية السياسية من أبوابها الصحيحة أصبحوا معارضين من دون غطاء شعبي والقرار دائماً يتخذ داخل المؤسسة السياسية وليس خارجها، واعتقد أنهم ارتكبوا خطأ كبيراً بعدم مشاركتهم في الانتخابات وعدم المشاركة نفوت فرصاً كبيرة في عملية الإصلاح والتغييرات السياسية المطلوبة.

مثلة في وزارة التجارة دون أن تحرك ساكناً. ويجب على الحكومة «صرف بطاقات خاصة» لهذه الفئات لتشتمل على مميزات خاصة بخدمات صحية علاجية، وكذلك تشتمل على منحهم أولوية العلاج في المرافق العامة بالدولة، وخاصة فيما يتعلق بالعلاج بالخارج بدلاً من أن تذهب هذه المميزات لفئات لا تستحقها فضلاً عن ضرورة أن تشتمل هذه البطاقات على مميزات وتخفيضات على تذكر السفر ومميزات خاصة في مجال المواصلات.

فيما يتعلق بمشاركة المرأة في المجلس المقبل.. كيف ترى فرصها في ظل انخفاض أعداد المرشحات هذه المرة؟  
● أكبر تمثيل للمرأة كان أربع نائبات ثم ثلاث نائبات، والمرأة المرشحة اليوم أمام اختبار حقيقي حول مدى إقناعها الناخبين بأدائها السياسي والناخب الكويتي وضع المرأة تحت الاختبار ويستطيع أن يقبها التقويم الحقيقي ويستظهر النتائج الفرض الحقيقية لها، واعتقد انه لا بد من تمثيل المرأة في المجلس، خصوصاً في بعض اللجان.

قضية البدون تأخر كثيراً حلها بشكل جذري.. فلما رؤيتك لحل هذه القضية؟  
● نعم تأخرنا كثيراً في حل هذه القضية وحسمها وتأخرنا في هذا الحل يجعل الحكومة تدفع ضريبة خارجية وداخلية، حيث ان الوفود ولجان الصداقة أصبحت تتسائل عن قضية البدون وحقوقهم في التنقل والعلاج والتعليم الى جانب التكلفة الداخلية، حيث بدأت تنفجر المشكلة وأصبح هناك خروج على الشارع، ولن ننجح في التصدي لهذا الخروج كل مرة بالعنف، وأن الأوان أن نبادر بقناعة داخلية لمنح الجنسية لمن يستحق قبل أن نفرض علينا حلول غير راضين عنها من خلال قرارات اجنبية في قضية نحن أكثر



النائب السابق مرشح «الأولى» صالح عاشور

للمواطنة المتفرقة لأسرتها ولاسلف كان بعض النواب والنائبات ضد هذا الاقتراح وأن الوزارة أصدرته في قرار للمرأة غير العاملة وتبلغ من العمر 55 عاماً واعتقد أن هذه السن مرتفعة وسنسعى إلى تقديم اقتراح بقانون خلال الفترة المقبلة لخفض السن إلى 30 سنة للمرأة غير العاملة حتى تحصل على المكافأة الشهرية.

وماذا عن مؤسسي الجيش والشرطة والديبلوماسية والعلميين من الكويتيين الأوائل؟

● نطالب الحكومة بالسعي للتقدير والاهتمام الخاص بشريحة هامة في المجتمع الكويتي هم الكويتيون الأوائل من الذين وضعوا اللبنات الأولى والأساس القوي المتين في بناء وتأسيس الكويت المسلحة والشرطة وبدلوا جهوداً مضيئة من أجل الارتقاء بهذه المرافق الوطنية ونطالب أيضاً بالاهتمام كذلك والتقدير الخاص لشريحة أخرى في المجتمع ومن بينهم المعلمون في القطاع النفطي والسياسك الديبلوماسي والمعلمون من قبل الاستقلال من الذين انتهت خدماتهم بسبب السن أو الخدمة ولم يتم إنصافهم بالمستوى المطلوب واللائق بهم فيما يتعلق بمعاشاتهم التقاعدية، حيث يستحقون «زيادات خاصة» فوق رواتبهم التقاعدية في ظل أساس النظام القديم وتعتبر متواضعة ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكفي متطلبات الحياة، خاصة في هذه الأيام التي يعاني فيها الجميع من كل أشكال والأوان غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار بالنسبة للسلع الاساسية على وجه الخصوص والسعي الى رفع الأسعار على وجه الخصوص والصحة وكل متطلبات الحياة سواء كان ذلك بسبب الارتفاع العالمي في الأسعار أم بسبب جشع بعض التجار المحليين الذين يعمدون الى رفع الأسعار على مرأى ومسمع من الحكومة

ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي فمن دونه لن تتحقق التنمية المنشودة

الكويت دولة بها وفرة مالية وكفاءات بشرية وخبراء كويتيون لكنها تفتقر إلى الإدارة الحكومية الحاسمة لنعمل جميعاً على تعزيز مبدأ الكفاءة والعدالة والمساواة بين طوائف المجتمع

الدائرة الأولى هي أساس الكويت لكنها لاتزال تعاني من نقص الخدمات

ما هو نصيب قضايا المرأة من اهتماماتك في المرحلة المقبلة؟  
● حملنا لواء مساندة ودعم المرأة منذ مجلس 2003 ودعمنا المرأة قبل حصولها على حقوقها السياسية ترشيحاً وانتخاباً وأول من اقترح تشكيل لجنة لشؤون المرأة والأسرة في مجلس الأمة كنت أنا من قدم ذلك وقدمت مع نواب آخرين أول قانون للحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة ونرى أن هناك تمييزاً في حق المرأة وعدم مساواتها مع الرجل في الكثير من الأمور منها تولي المناصب القيادية والقضايا الإسكانية والمرأة المتروكة من غير كويتي إلى جانب إعطاء المرأة غير العاملة مكافأة تعادل شهادتها تتراوح بين 250 و 400 دينار

بداية ملاحقتنا عن أبرز القضايا التي ترى أنها تحتاج إلى حلول جذرية؟  
● هناك بعض القضايا العامة التي نأمل أن تتحقق ومنها قضية الاستقرار السياسي وهذه القضية مهمة جداً في هذه المرحلة لأنه من دون الاستقرار السياسي لن تتحقق التنمية ولن يتحقق الإنجاز المنشود الى جانب ضرورة تنفيذ برنامج حكومي حقيقي للمرحلة القادمة، حيث إن الكويت دولة بها وفرة مالية وكفاءات بشرية وخبراء كويتيون وغير كويتيين ولكن نفتقر إلى القرار السياسي لوضع خطة قابلة للتطبيق فضلاً عن قضية العدالة الاجتماعية التي تعتبر مفقودة في الوقت الحالي في الكويت وهناك نوع من التمييز وعدم المساواة وهناك الكثيرون يشعرون بأنهم كويتيون مهضوم حقهم وكويتيون مادة ثانية ونحتاج بعض التعديلات القانونية حتى نشعر المواطنون بأنهم جميعاً متساوون ونعزز مبدأ الكفاءة ومبدأ العمل والحقوق والواجبات وتنفيذ البرامج التنموية الحقيقية ليشعر المواطن ويتمسك أن هناك ارتفاعاً في مستوى أداء الحكومة فيما يتعلق بجوانب الخدمات التعليمية والصحية والإسكانية والتوظيف وغيرها من القضايا الأخرى.

وماذا عن احتياجات الدائرة الأولى التي سعت من قبل لتلبيتها وستسعى خلال الفترة المقبلة؟

● بالنسبة للدائرة الأولى من المؤكد أنه على مستوى الخدمات مازالت الدائرة الأولى بما أنها هي أساس الكويت تعاني من نقص في الخدمات وفي الفترة الأخيرة اهتمت الحكومة بالمناطق الخارجية ولذلك إذا أردت أن تعقد مقارئة بين المدارس والمراكز الصحية والشبابية والاجتماعية في المناطق الخارجية تجدها افضل بكثير من الخدمات في المناطق الداخلية لأنها في الأساس مراكز قديمة مضي عليها أكثر من نصف قرن وأن الأوان لتجديد كل الخدمات والمراكز الصحية والتعليمية والاجتماعية والأندية والحدائق في الدائرة الأولى وإعطائها اهتماماً حتى لا يكون مستواها اقل من المناطق الجديدة الأخرى.

ما هو نصيب قضايا المرأة من اهتماماتك في المرحلة المقبلة؟  
● حملنا لواء مساندة ودعم المرأة منذ مجلس 2003 ودعمنا المرأة قبل حصولها على حقوقها السياسية ترشيحاً وانتخاباً وأول من اقترح تشكيل لجنة لشؤون المرأة والأسرة في مجلس الأمة كنت أنا من قدم ذلك وقدمت مع نواب آخرين أول قانون للحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة ونرى أن هناك تمييزاً في حق المرأة وعدم مساواتها مع الرجل في الكثير من الأمور منها تولي المناصب القيادية والقضايا الإسكانية والمرأة المتروكة من غير كويتي إلى جانب إعطاء المرأة غير العاملة مكافأة تعادل شهادتها تتراوح بين 250 و 400 دينار